دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية

حـــالة 2000-2011-

أ:عيه عبد الرحمان
جامعة ابن خلدون- تيارت
(الجزائر)

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور عوائد صادرات النفط في رسم مختلف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة كسياسات اقتصادية تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى اليوم، وذلك بالنظر إلى أن هذه العوائد ساهمت بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المخططات التنموية تموّل بفضل عائدات صادرات الـــنفط، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية، فيما اتسمت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل إشـــكالها والتي تبنتها الجزائر خلال الفترة ما بين 1986-1998 ، بالتحول إلى نظام اقتصاد السوق، و كـــان الدافع هو الانهيار المفاجئ لأسعار النفط وقيمة الدولار على اعتبار انه العملة التي يسعّر بها البترول في الأسواق العالمية، بينما شهدت الفترة من 2000-2011 ، قرارات اقتصادية بالغة الأهمية لعـــب فيها ارتفاع أسعار النفط دورا أساسيا في توجيه السياسة الوطنية، كان من أهمها إنشاء صندوق ضبط المواد، تعديل قانون المحروقات، وكذا التسديد المسبق للدين، كما كان لتراجع أســـعار البتـــرول بعـــد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 دورا أساسيا في تبني سياسة اقتصادية حمائية لجأت إليهـــا الدولـــة خلال سنة 2009 ، لتخلص الدراسة إلى ضرورة حقن فوائض صادرات النفط في تنمية القطاعـــات الاقتصادية الإنتاجية كالصناعة والزراعة.

الكلمات المفتاحية: عوائد صادرات النفط، توظيف العوائد، حقن فوائض صادرات النفط، السياســـات الاقتصادية المنتهجة

Résumé

Rôle des revenus pétroliers dans l'instauration d'une stratégie de développement national

Depuis l'indépendance à nos jours, les revenus pétroliers algériens ont contribué de façon considérable à la mise en place d'une politique économique basée essentiellement sur le lancement de grands projets économiques. Cette stratégie lui a permis de tirer profit de la rente pétrolière dont une bonne partie a été réinvesti dans les projets de développement économique.

A l'époque de l'économie planifiée, tous les projets de développement économique (les plans quinquennaux) engagés par les gouvernements algériens se nourrissaient d'une économie quasiment rentière.

L'environnement économique algérien a connu des difficultés importantes suite au choc pétrolier de 1986. Ensuite durant la période 1986-1998, l'Algérie s'est engagée vers des réformes structurelles qui lui permirent de faire un passage de l'économie planifiée à l'économie de marché.

L'économie algérienne a progressé régulièrement au cours des années 2000-2011, cette expansion est attribuable au fort rendement de l'industrie du pétrole et du gaz et à l'accroissement soutenu de la production d'hydrocarbures.

Cette progression a contribuée à la mise en place d'une série de décisions politiques traduites par la création d'un Fond de régulation des recettes, la révision de la loi des hydrocarbures, le règlement anticipé de la dette extérieure.

Le gouvernement algérien suite aux fluctuations des prix du pétrole dû à la crise financière internationale de 2008, a adopté une politique économique protectionniste, il doit aujourd'hui diversifier ses revenus et son développement industriel et agricole et réduire l'importance de la rente pétrolière qui fragilise l'équilibre d'ensemble de son économie.

مقدمة

لعبت حصيلة صادرات قطاع المحروقات دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، وذلك بالنظر إلى أن عوائد هذا القطاع كانت ولازالت تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المشاريع الاستثمارية تمول عن طريق العائدات النفطية، كما أن النمط الاستهلاكي الذي تعود عليه الجزائريون في الفترة 1974-1985 والذي تميز بارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية الكمالية، كان يتم الإنفاق عليه بفضل عوائد الصادرات النفطية المحققة جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، لتأتي بعدها مرحلة الإصلاحات بكل إشكالها والتي عرفتها الفترة 1986-1998، - حيث تم التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق-، والتي كانت نتيجة الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية ولقيمة الدولار مقابل العملات الأخرى على اعتبار أنها العملة التي يسعر بها البترول في الأسواق العالمية، مع العلم أن وتيرة تنفيذ برامج الإصلاحات شهدت تباينا من خلال عدم الالتزام بالجدية الكاملة في فترة 1986-1993 ، حيث كان التطبيق سمته التراجع بمجرد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع ، بينما اختلف الأمر خلال الفترة 1994-1998 عندما تم تبني سياسة تصحيحية عميقة وجادة بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية باعتماد أدوات السياسة الاقتصادية ، وعدم ترقب وضعية أسعار البترول في السوق النفطية ، لتشهد الفترة 2000-2011 ، قرارات اقتصادية هامة لعب فيها ارتفاع وانخفاض أسعار النفط دورا أساسيا، حيث كان من أبرزها التسديد المسبق للدين سنة 2007، وتبني سياسة اقتصادية حمائية سنة 2009 بمجرد تقلص عوائد الصادرات النفطية نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

تأسيسا على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى مسايرة أهم الخيارات الإستراتيجية التي تم تبنيها من قبل الحكومات الجزائرية والمعتمدة كسياسة اقتصادية و التي كان لحصيلة عوائد قطاع النفط الدور الأساسي في تحديد معالمها، من خلال الإجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدى تأثرت الخيارات الإستراتيجية المطبقة كسياسات لتسيير الاقتصاد الجزائري بحصيلة عوائد صادرات النفط ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية، تم تناول الموضوع ضمن محورين أساسيين هما:

- المحور الأول: دور قطاع النفط في صناعة أهم أحداث التطورات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 1956-2000
- المحور الثاني: مجالات توظيف فوائض القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني2000-2011

المحور الأول: دور قطاع النفط في صناعة أهم أحداث التطورات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 1956-2000

اعتمدت الجزائر اعتماد شبه كلي على عوائد صاراتها النفطية لتمويل برامج المخططات التنموية المطبقة ضمن الخيار الاشتراكي ، لتعود وتتراجع عن هذا الخيار بمجرد انهيار هذه العوائد وتتبني برامج إصلاحية تحولت بموجبها إلى تبنى نظام اقتصاد السوق.

وضعية قطاع المحروقات خلال فترة الاستعمار

اكتشف البترول في الجزائر سنة 1953 ، ليبدأ استغلاله اقتصاديا سنة 1956 ، وقد كانت المخصصات المالية الموجهة للاستثمار في هذا القطاع كبيرة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وذلك بالنظر إلى أهميته من حيث المساهمة في تكوين الناتج ، وكذا حصة المحروقات من إجمالي الصادرات، كما أسهم في تنمية بعض الصناعات الإستخراجية و التكريرية ، غير أن هذا التطور الحاصل في هذا القطاع سرعان ما تراجع في بداية الستينيات وذلك بنسبة 50-60 ٪ ، نتيجة تخوف المعمرين من المستقبل.

جدول رقم (1) حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام

البيان السنوات	الناتج الداخلي الخام مليون فرنك فرنسيPIB	المحروقات مليون فرنك فرنسي	حصة المحروقات من الناتج الداخلي الخام بـ%
1958	2880	410	14
1960	4440	1490	34
1962	2740	1320	48

المصدر:عبد الله بلوناس الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و مالية *السنة الجامعية 2004- 2005،ص15

جدول رقم (2) بنية الصادرات الوحدة (مليون فرنك فرنسي)

البيان السنوات	الصادرات الإجمالية	صادرات المحروقات (%)
1959	3747	58
1960	3589	54
1961	3146	54
1962	3069	59

المصدر: نفس المرجع

يبرز هذان الجدولان أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته بنسب جد معتبر في تكوين الناتج الداخلي الخام، وكذا حصته من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة حرب التحرير، مع العلم أن الاستعمار الفرنسي هو الذي كان يسير شؤون الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة. **دور قطاع المحروقات في تمويل المخططات التنموية الاشتراكية**

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التخطيط المركزي المبني على أسس النظام الاشتراكي ، من خلال اعتمادها على مخططات تنموية يتم الإعداد لها مسبقا ، كما تمول بشكل أساسي بواسطة عوائد قطاع المحروقات ، لدى كان على الحكومة تكثيف إنتاج وتصدير البترول و الغاز لكونهما يشكلان مصدرا أساسيا لتمويل التنمية ، فالجباية البترولية كانت تشكل أكثر من 1/2 إيرادات الميزانية العمومية خاصة خلال الفترة 1974-1980 ، كما أن قطاع المحروقات ضل يمثل نسبة تتجاوز 90 ٪ من إجمالي الصادرات ، حيث أن عوائد هذا الأخيرة وبالإضافة إلى كونها مصادر تمويلية مهمة كانت تعتبر ضمان ضمنيا عن قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية ، ذلك أن الحكومة كان تلجأ بين الحين و الأخر إلى الاستدانة الخارجية لتغطية عجز المخصصات الاستثمارية لتلبية الاحتياجات التمويلية ، كما شكل الإنتاج البترولي مصدرا أساسيا للعديد من المواد الأولية، حيث ينتج حوالي 300000 منتجا كيميائي أولي والتي من أهمها (المواد الصيدلانية، البلاستيك...)، وهو ما دفع بالجزائر إلى وضع مخطط تثمين المحروقات (plan valhyd) خلال فترة سبعينات القرن الماضي.

الجدل رقم: (3) الإنتاج الجزائري من المحروقات (بالألف طن)

السنوات	بترول خام	منتوجات	غاز البترول	غاز طبيعي
1962	22800	–	–	300
1969	50000	2200	100	2600
1974	52000	5000	380	5500
1979	63000	6000	1000	20000
1984	52000	21000	3500	30000

المصدر: احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق ذكره، ص: 76

يبرز هذا الجدول الارتفاع المستمر لإنتاج المحروقات بغرض الاستفادة من موارده في تغطية تمويل عملية التنمية ، لكن في المقابل يتطلب إنتاجه نفقات ضخمة بلغت مابين سنتي 1967 - 1969 نصف مداخليه، حيث تم توظيف 2.3 مليار دينار من مجموع عوائد المحروقات التي بلغت 5.1 مليار دينار خلال هذه الفترة ، أما خلال تنفيذ برنامج المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 فقد تم تخصيص 9 مليار دينار للاستثمار في القطاع البترولي، بينما خصص المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 مبلغ 23.9 مليار دينار للاستثمار في الصناعة الإستخراجية من بين حجم استثمارات وطنية بلغت 48.7 مليار دينار[1].

٪ **جدول (4) حصة المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام**

البيان	1969	1974	1979
من الناتج الداخلي الخام	16	39	30
من إجمالي الصادرات	63	95	97
من الموارد المالية للدولة	23	57	57

المصدر: نفس المرجع ص.45

يبرز هذا الجدول دور قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام، خاصة وان عوائد صادراته كانت تشهد ارتفاع مستمر خلال الفترة 1974-1979 ، أين تم الاعتماد عليها في التمويلات الأساسية والتي من أهمها تغطية قيمة واردات مدخلات الإنتاج الأساسية ، خاصة وان القطاع ولد بعد الطفرة البترولية الأولى ما بين 74-78 مساهمة مالية صافية بلغت 18.85 مليار دولار، كما استفاد القطاع من نصف القروض الخارجية الممنوحة للجزائر، باعتباره المصدر الأساسي لتمويل التنمية لذلك تأثر الاقتصاد الوطني كثير عندما انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986.

وتكريسا للاسترتيجية المنتهجة خلال ذات الفترة تبنت الجزائر اقتصاد مغلقا ، وذلك سعى منها لتأهيل الاقتصاد الوطني وتحسين أداءه أملا أن يحقق نتائج مستقبلية لا تضر به في حالة انفتاحه على الأسواق الدولية، لدى تبنت الحكومات سياسة اقتصادية تصب في خانة التدخل المباشر للدولة في توجيه الاقتصاد الوطني ، والتي من أهمها تسقيف هوامش الربح ، التحديد الإداري للأسعار الداخلية وأجور العمال تحمل خسائر صرف العملة الوطنية ، دعم السلع الأساسية ، مواجهة معدلات ارتفاع البطالة بتوظيف فائض العمالة ، والتي تسببت في خسائر مالية تحملتها خزينة الدولة التي كانت تحصل على اغلب إيراداتها من حصيلة الجباية البترولية ، ذلك أن المؤسسات العمومية كانت لها حق استخدام أموال البنوك عن طريق عملية السحب المكشوف.

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الجباية البترولية	619	1.648	3.278	4.114	13.399	13.462	14.237	18.019	17.365	26.516	37.141
إجمالي الإيرادات	6.306	6.919	9.178	11.067	23.438	25.052	28.018	32.479	36.773	46.429	59.594

الجدول رقم (5) تطورات الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1970-1980

المصدر من إعداد الباحث (اقتباس من مصادر وزارة المالية)

نلاحظ أهمية إيرادات الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة للخزينة العمومية خاصة خلال الفترة 1974-1980 والتي كانت تتعدى في اغلب الأحيان نسبة 50 ٪ وهو ما يعبر بوضوح عن تمويل جزء كبير من البرامج التنموية بواسطة عوائد صادرات قطاع النفط ، مع العلم انه لم يكن بوسع الحكومات تحديد حصيلة هذه التدفقات نظر لتقلبات الكبيرة للسعر البرميل في الأسواق العالمية.

غير أن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات والتي استمرت حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي والمعتمد على سياسة المخططات فشلت في تحقيق التنمية المنشودة ، وقد برز ذلك بواضح بعد الانخفاض المفاجئ والكبير لأسعار النفط سنة 1986، حيث انتقلت الأسعار من 36 دولاراً للبرميل سنة 1980 إلى ما دون13 دولار للبرميل سنة 1986 ، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بنسبة 40٪ فأضحى واضحا أن معدلات النمو التي سجلتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت بفضل الطفرة البترولية ، ودليل ذلك انه وبمجرد تراجع أسعار النفط برزت اختلالات اقتصادية عميقة ، كما ارتفاع حجم المديونية الخارجية، تركتا انطباعا سيئ لدى البنوك العالمية ومتسببة في إثارة أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

علاقات برامج الإصلاحات الاقتصادية بتقلبات أسعار النفط

دفع الانهيار المزدوج لأسعار النفطية ولقيمة الدولار سنة 1986، إلى نشوء أزمة اقتصادية واجتماعية داخلية حادة، برزت في شكل اختلالات هيكلية عميقة، كشفت بوضوح عن فشل الإستراتيجية الاقتصادية المنتهجة خلال فترة التسيير الاشتراكي ، أين كان يتم تدارك الإخفاق باستخدام عوائد الصادرات النفط المرتفعة ، و من بين أهم هذه الاختلالات :

أ-انهيار الاستراتيجيات الصناعية و التي يمكن ملاحظتها من خلال نقص الطاقة الإنتاجية وتدني مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج.

ب- ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج المحروقات، حيث يبرز ذلك من خلال انخفاض معدل التغطية والمقدر ب16 ٪فقط، وهو ما يعكس ضعف القدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائري.

ج- "تبعية غذائية نسبتها 87٪ (حسب دراسة 1991) بفاتورة قيمتها 2 مليار دولار، كما أن معدل التغطية الزراعية سجل معدلات جد منخفضة مقارنة بدول المغرب العربي" [2]

د- تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني للعائدات البترول، فقطاع المحروقات يساهم بنسبة97٪ من الإيرادات الأجنبية كما يغطي أكثر من 1/2 إيرادات الميزانية .

لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير و الإصلاحات الذاتية كان من أهمها إصلاح النظام المالي والنقدي وكذا الاستمرار في الإصلاح المؤسساتي الذي انطلقت فيه الجزائر سنة 1981 عندما تمت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية من خلال منح هذه الأخيرة الاستقلالية المالية ، ذلك أن هذان

القطاعان كان يثقلان كاهل الخزينة العمومية ، خاصة من جانب الوحدات الاقتصادية العمومية التي لم تكن قادرة على توفير التمويلات اللازمة لمواصلة عمليات الإنتاج إلا إذا اعتمدت على السحب على المكشوف بالإضافة إلى هذا تم تطبيق سياسة تقشفية في النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية.

وقد تجسدت هذه الإصلاحات عمليا من خلال قانون 86-12 و المتعلق بنظام البنوك والقروض وقانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والذي منح الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية بما فيها البنوك ، غير أن هذه التدابير عجزت عن معالجة الوضعية الاقتصادية، و أبرزت انه لا يمكن أن يتحسن أداء الاقتصاد الوطني باستخدام آليات أخرى عندما تتراجع عوائد الصادرات النفطية ، ذلك أن 95٪ من عوائد العملة الصعبة الجزائرية مصدرها قطاع المحروقات ، وهو ما يفسر تسجيل معدل نمو الناتج المحلي الخام تراجع بلغت قيمة 5.85 مليار دولار سنة 1988 و 3.37 مليار دولار سنة 1989 بالإضافة إلى تسجيل الخزينة العمومية لعجز ابتداء من سنة 1986 حيث بلغ سنة 1987 ما قيمته 10993 مليون دينار ، مما يبرز أهمية العوائد النفطية في تغطية الفوارق في شتى أوجه الإنفاق الإجمالي.

و أمام تفاقم الأزمة وعجز الحلول الذاتية على مواجهتها تم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي بغية إعادة التوازنات وإحلال الاستقرار ، عن طريق تنفيذ برنامجين للتثبيت الأول في افريل 1989 والثاني في جوان 1991 فتحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أن ذلك النجاح النسبي المحقق لم يكن بسبب تنفيذ برامج التثبيت فحسب ، ولكن كان كذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط (من حيث القيمة الاسمية) خلال أزمة الخليج الثانية حيث بلغ سعر البرميل 24 دولار ، مما دفع بالحكومة إلى عدم الاستمرار في التنفيذ الصارم للبرنامج التثبيت الثاني حيث أقدمت على اعتماد سياسة نقدية توسعية لحماية أفراد المجتمع من ذو الدخول المحدود من الانعكاسات السلبية التي خلفها تطبيق البرنامج ، وكان من أهمها التوسع في الإنفاق الميزاني بحيث أقرت الحكومة زيادة الأجور نهاية سنة 1991 وكذا رفع النفقات المرتبطة بالشبكة الاجتماعية التي انتقلت من 71 مليار دينار إلى 110.3 مليار دينار خلال نفس الفترة، كما رفضت في المقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية لأنها كانت تعتقد انه يمكن تجنب هذا الإجراء عن طريق فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي للاستغلال القطاع النفطي بشكل غير مسبوقا حيث وفرت حزمة من الإجراءات التحفيزية تسمح للمستثمرين الأجانب التصرف في الثروة البترولية من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة الإنتاج والنقل – كأنه تراجع عن فكرة التأميم- أمالا في مضاعفة حجم عوائد النفطية لتوظيفها في تسديد خدمة الديون العمومي الخارجي.

آلية معالجة أزمة المديونية باعتماد على قطاع المحروقات

رفضت الحكومة خلال فترة تنفيذ برنامج التثبيت الثاني إعادة جدولة ديونها الخارجية، خاصة و أن خبراء صندوق النقد الدولي وافقوا -غداة عقد اتفاق التثبيت الثاني- على المقترح المقدم من طرف

خبراء الاقتصاد الجزائري، الذين اعتبروا أن سبب تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر يعود إلى تزايد الطلب على القروض الأجنبية المبرمجة بشروط غير ملائمة بعد الصدمة البترولية العكسية سنة1986 ، ومن ثمة فهي أزمة سيولة وليست أزمة ملاءة (أي أنها أزمة ظرفية وليست هيكلية) ، وبالتالي ليس ضروريا اللجوء إلى إعادة الجدولة لتخفيف ضغط الدين، وإنما يكفي الاتفاق مع شركاء الجزائر حول تمويل استثنائي لتجاوز حدة خدمة الدين مع الحفاظ على مستوى احتياطي الصرف بما يعادل 1.3 شهر من الاستيراد، و السعي لتحسين هذا الاحتياطي من خلال الوصول إلى 3 أشهر من استيراد.

وعليه فقد تجنبت الحكومة إعادة جدولة الديون الخارجية ، من خلال استغلالها لقطاع المحروقات حيث سمح القانون رقم (91-21) مؤرخ في04 ديسمبر1991 المتمم والمعدل لقانون 14-86 الصادر بتاريخ 19اوت1986 للشركات الأجنبية بالحصول على حصص إنتاجية في الحقول الجزائرية ، بشرط احتفاظ شركة سوناطراك بنسبة 51٪ على الأقل من الحصص (عقود تقاسم الإنتاج)، حيث كان يعتقد أن دخول الشركات الأجنبية سيسمح بزيادة الإنتاج بفضل استخدام هذه الأخيرة للتكنولوجية حديثة متطورة، تساهم في رفع عوائد الصادرات ابتداء من سنة 1992 إلى 3 مليار دولار، أي أن الجزائر ستستفيد من هذه الفوائض عن طريق رفع معدل الاسترجاع (في حقول الغاز والبترول) ، بالإضافة إلى ذلك اجبر نفس القانون الشركات الأجنبية على دفع رسوم تتمثل في حقوق الدخول ، والتي قد تتجاوز حدود 05 مليار دولار، وكذا من تسبيقات نقدية تقدمها هذه الأخيرة و التي تتراوح مابين ب 4-7مليار دولار ، وكانت الحكومة(حكومة احمد غزالي1991) تسعى من وراء ذلك إلى توفير موارد مالية لتحقيق نمو الاقتصادي موجب، وتمويل الواردات من السلع والخدمات لضمان اشتغال الجهاز الإنتاجي، مع استخدام جزء من هذه الفوائض في تسديد خدمة الدين ، و العمل على تشكيل مخزون صافي من احتياطات الصرف يقدر ب3 ثلاث أشهر على الأقل من الاستيراد، غير أن هذه السياسة فشلت كما انه كان بإمكانها أن تكبد الاقتصاد الوطني خسائر مالية كبرى على المدى البعيد، خاصة و أنها تقتضي البيع المسبق للبترول بأسعار زهيدة تتراوح ما بين 8و9 دولار للبرميل الواحد

دور قطاع المحروقات في التحول إلى نظام اقتصاد السوق

بعد ما فشلت برامج الإصلاح الذاتي و برامج الاستقرار المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، وكذا مقترح معالجة أزمة المديونية الخارجية بتفعيل القطاع النفطي من خلال إشراك المستثمر الأجنبي في إخراج الجزائر من الأزمة الخانقة ، وفي ضل تراجع الحكومة عن التنفيذ الصارم للإصلاحات والمعالجة الجذرية للأزمة عندما عادت أسعار النفط إلى الارتفاع نسبيا خلال حرب الخليج الثانية عادت الاختلالات إلى الاقتصاد الوطني بمجرد تراجع أسعار النفط التي لم تتجاوز سنة 1993 سقف 15 دولار للبرميل، بعدما كانت سنة 1992 تقدر ب 24دولار للبرميل، عندها

سجلت الخزينة عجزا ماليا قدر ب 110 مليار دينار نهاية سنة 1993 بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات (بسبب تسديد أقساط الديون من جهة، وتخفيض قيمة الدينار من جهة أخرى) ، و تسجيل الناتج الداخلي الخام معدلا سالبا قدر ب -2.1٪ ، ونتيجة لهذا الاختناق المالي وفي ظل العجز على الوفاء بالديون التي بلغت ذروتها لجأت السلطات مجبرة إلى تبني برنامج تصحيح متوسط المدى من خلال إبرامها مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 اتفاق للتعديل الهيكلي متوسط المدى يكون مسبوقا باتفاق تمهيدي للاستقرار.

في هذا الصدد ونتيجة لاستمرار أسعار النفط في تسجيل قيم منخفضة باستثناء الارتفاع النسبي للأسعار سنة 1996 تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق والالتزام بالتنفيذ الصارم لمحتوى البرنامج وبتالي التحول إلى تبني آلية اقتصاد السوق بشكلها الكامل كإستراتيجية لتنظيم الاقتصاد الجزائري، حيث تمت المعالجة الجذرية لكافة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في كل المجالات، بدأ باتخاذ تدابير وإجراءات مست القطاع المالي والنقدي ، مما سمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها جيدة ، فقد سجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام معدل ايجابيا بلغ 4.6 ٪سنة 1998 ، مع العلم أن النمو خارج قطاع المحروقات سجل نسبة قدرها 5.1٪ خلال نفس السنة ، بعدما كان قد سجل نسبة سالبة بلغت 0.9 ٪ سنة 1997 [3]، نتيجة نمو القطاع الزراعي في ضل تراجع القيمة المضافة في القطاع الصناعي ، أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2.4٪ و 3.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 1997 و 1998 على التوالي مقابل 9٪ في سنة 1993 ، كما تراجعت معدلات التضخم إلى مادون 4٪ سنة 1999 بعد ما كانت تقدر ب 29٪ سنة 1994، أما التحدي الكبير الذي لم تتمكن البرامج التصحيحية من معالجته فكان مشكل البطالة، و الذي برغم من وجوده حتى قبل البدء في تنفيذ هذه البرامج إلا انه تفاقم مع تطبيقها وهذا يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية وتسريح العمال ، مقابل تراجع الاستثمارات ، وفي ضل انعدام تأسيس مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة، حيث تجاوز معدل البطالة سنة 1999 نسبة 29.3٪ موازاة مع ذلك تقدمت الجزائر أيضا بطلب رسمي لإعادة جدولة ديونها الخارجية في31 جوان 1994 ، خاصة بعد أن بلغ مؤشر خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات ذروته سنة 1993 عندما تجاوز 80 ٪، نتيجة تراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول التي لم تتجاوز 15 دولار للبرميل مع العلم أن الحكومة كانت قد رفضت من قبل إعادة الجدولة[4]على اعتبار أنها لها تكلفة اجتماعية وسياسية داخلية و خارجية، وبالتالي يجب تجنيب الاقتصاد و المجتمع هذه الصدمة و الحفاظ على السيادة الوطنية، وقد مست العملية إجمالي الديون العمومية المتوسطة الأجل،(تم استثناء الديون القصيرة الأجل) و البالغة 14.5 مليار دولار بالنسبة لإعادة الجدولة الأولى، و 7 مليار دولار

بالنسبة لإعادة الجدول الثانية والتي كانت قد أبرمت في جويلية سنة 1995 وهو ما قلص من حجم مبالغ خدمة الدين التي انتقل من8 مليار دولار سنة1993 ، إلى 5 مليار دولار سنة 1994 .

حيث تم الاتفاق على إطالة فترة الاستحقاق إلى 16سنة، مع فترة سماح تقدر ب 4 سنوات على الأكثر، أي أن التسديد يكون ابتداء من سنة 1998 ، موزع (لولا التسديد المسبق سنة 2007)على أساس 25 قسطا من الأقساط النصف السنوية الأخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 إلى غاية 2011، بالإضافة إلى ذلك قامت السلطات وللمرة الأولى بطلب إعادة جدولة ديونها الخاصة أمام نادي لندن في جوان 1996 ، وقد بلغت المبالغ المعاد جدولتها مع هذا النادي 3.23 مليار دولار.[5]

الجدول رقم (6)تطور خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات الجزائرية خلال فترة الإصلاحات

السنة	1990	1993	1996	1998	2000
النسبة الدين إلى الصادرات٪	66.4	82.2	30.9	47.5	19.80

المصدر:Media Bank

المعالجة الاقتصادية في مواجهة تراجع أسعار النفط سنة 1998

تجنبت الحكومة لأول مرة التعاطي مع أزمة نقص السيولة الناتجة عن تراجع عوائد الصادرات النفطية ، عند انخفاض أسعار النفط إلى مادون 13 دولار في السداسي الثاني من سنة 1998 باللجوء إلى تبني الحلول السلبية والتي من بنها الإفراط في الإصدار بدون مقابل، أو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وذلك بالرغم من تسجيل الخزينة العامة عجز تجاوز 100 مليار دولار ، وتراجع احتياطي الصرف إلى مادون 4.5 مليار دولار في جوان 1999 بعدما سجلت في السداسي الأول من سنة 1998 قيمة قدرها6.9 مليار دولار، حيث اتخذت لمعالجة ذلك تدابير تقشفية تمثلت أساسا في تقليص الإنفاق العام، من جهته اعتمد بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية بتجنبه التوسع في الإصدار النقدي مع العلم انه تم الجوء إلى السحب من احتياطي الصرف ، وقد سمحت هذه السياسة المنتهجة –على عكس المعالجة السابقة لازمة السيولة عند انخفاض أسعار النفط– و التي اتخذتها الحكومة وبنك الجزائر في الحد من أثار هذه الصدمة ، وبتالي تجنب ارتفاع معدل التضخم الذي استقر عند مستوى 5٪،على عكس سنة 1993 عندما تم معالجة العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي التضخمي وهو ما أدى إلى تجاوز معدل التضخم نسبة 20٪ في تلك السنة.

المحور الثاني: مجالات توظيف فوائض القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني2000–2011

عرفت أسعار النفط ارتفاع طرديا خلال الفترة 2000–2008 ساهمت في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة ، و رفعت احتياطي الصرف إلى أكثر من 135 دولار ، كما إن استفادة الخزينة من هذه الفوائض التي تم تسجيلها في صندوق ضبط الموارد ومن ثمة توظيف هذه

الفوائض في مجالات عدة سنتناولها لاحقا ، غير أن تراجع الأسعار إلى مادون 40 دولار للبرميل بعد صيف 2008 ، دفع بالحكومة إلى تبني سياسة حمائية لحماية الاقتصاد الوطني.

دور قطاع النفط في المؤشرات الاقتصادية الايجابية المحققة خلال الفترة 2000-2005.

أشارت تقارير محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني خلال الفترة 2000-2005 أن الاقتصاد الجزائري استعاد نموه ، خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع ملحوظ أين انتقل من 3.2٪ سنة 1999 إلى 4.1٪ سنة 2002 ثم إلى 6.8 ٪ سنة 2003 ليتجاوز سنة 2005 سقف5 ٪ ، كما أفرزت المبادلات الخارجية فائضا في الميزان الجاري تجاوز سنة 2004 ما قيمته 11.12 مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة من 29٪ سنة 1999 إلى 17.7 ٪سنة2004 ، وكذا معدلات التضخم التي سجلت سنة2003 نسبة 3.6 ٪، وتسجيل الخزينة العمومية فائض قدر ب 514.3 مليار دينار سنة 2004 كما حققا كلا من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات نموا معتبرا حيث ساهم الأول بنسبة20.6 ٪ في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات، سنة 2004 بينما بلغت مساهمة الثاني 47.1 ٪ خلال نفس السنة ، مقابل تراجع نمو القطاع الصناعي العام والخاص.

إلا أن قطاع المحروقات بقي يحتل مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي مساهما ب46 ٪من إجمالي القيمة المضافة سنة 2004 ، خاصة انه ضل يمثل نسبة 92.1 ٪ من مجمل الصادرات و2/3 من إيرادات الميزانية [6]، ففي هذا الصدد بلغت صادرات المحروقات ما قيمته 31.55 مليار دولار أمريكي سنة 2004 ، مقابل 4.40 مليار دولار سنة 1999 ، وهو ما ساهم في بلوغ احتياطات الصرف الرسمية 43.1 مليار دولار في نهاية 2004 ، فقد ارتفعت بحوالي 10 مرات خلال الفترة 1999-2004 ، حيث أصبحت تعادل ما يقارب 24 شهرا من صادرات السلع والخدمات، لتتجاوز70 مليار دولار في نهاية أوت من سنة 2006 [7].

تعاظم فوائض عوائد قطاع المحروقات وتوظيفاتها خلال الفترة 2005-2008

سجلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة2008 ارتفاع مستمر فقد انتقل متوسط سعر برميل البرنت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار في جويلية سنة 2008 كما تجاوز سعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل سنة 2007 ، و 135 دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة2008 كذلك ، حيث ساهم في هذا الارتفاع أسباب اقتصادية و جيوسياسية ، ومضاربية يمكن تجزئتها إلى مرحلتين، الأولى: 2005-2007 ، و الثانية: 2008 ، فخلال المرحلة الأولى تسبب في ارتفاع الأسعار و بدرجة كبيرة ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بما فيها النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80 مليون برميل في اليوم سنة 2004[8] استجابة لتطورات الايجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول النامية، كالهند ، والبرازيل ، والصين التي حققت نمو بلغ13٪ سنة 2007 ، في ظل ازدهار و تجدد الصناعة البترولية

، وكذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط ، ولعوامل جيوسياسية كان من أهمها المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 والحرب اللبنانية الإسرائيلية ، و الاحتقان الإيراني- الغربي بسبب برنامج إيران النووي ، و كذا الاضطرابات التي شهدتها كلا من فنزويلا ومنطقة القبائل في نيجيريا، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فكان السبب المباشر لارتفاع سعر النفط اشتداد المضاربة ، جراء زيادة تدفق الأموال المضاربية إلى أسواق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذ لاستقبال استثمارات متزايدة من صناديق التقاعد والمؤسسات المالية ، نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم والسندات ، وتجنبا لتداول السندات الملوثة ، في هذا الصدد تؤدي زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة عادتا إلى ارتفاع الطلب على النفط من الناحية الشكلية، حيث يتم تداول1000 مليون برميل يوميا في الأسواق النفط بينما احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل.

وقد وانعكس هذه الفوائض إيجابا على المؤشرات الاقتصادية لدول منظمة "أوبك" ومن بينها الجزائر التي يساهم قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97 ٪ من إجمالي صادرتها ، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر نفط الجزائر خليط الصحراء sahrann.Bالذي يعتبر ثاني اغلي نفط (بعد نفط نجيريا) ضمن سلة أوبك أين انتقل سعر النفط الجزائري من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 74.66دولار للبرميل سنة 2007، استفادة كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك التي انتقلت من 0.741.0 مليون برميل سنة 2003 إلى حوالي 1مليون برميل يوميا سنة 2005 ، ثم تجاوزت 1.25 مليون برميل سنة 2007 .

الجدول رقم ( )تطورات مبيعات النفط الجزائري دولار/برميل

السنـــــــــوات	2005	2006	2007
حجم صادرات النفط الجزائري (ألف برميل/يوميا)	970.0	947.2	1253.5
متوسط سعر نفط الجزائر (خليط صحراء) دولار/للبرميل	54.64	66.05	74.66

و كنتيجة لهذا الارتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2005 ما قيمته 25.6 مليار دولار ليرتفع سنة 2006 إلى 33.1 مليار دولار ثم يتخطى 33 مليار دولار سنة 2007 ، كما نمت الأرصدة الخارجية الجارية بنسبة تفوق 60 ٪ خلال الفترة 2005-2007، إلى جانب تعاظم احتياطات الصرف التي انتقلت من 70.9 مليار دولار نهاية أوت 2006 ، إلى 110.8 مليار دولار ، و143.3 مليار دولار نهاية سنتي 2007 و 2008 على التولي كما سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الايجابي لصندوق ضبط الموارد

الذي تجاوز 3000 مليار دينار منتصف سنة 2006 و 4000 مليار دولار سنة خلال نفس الفترة من سنة 2008.

جدول رقم () تطور فوائض المالية الجزائرية خلال الفترة 2005-2007

السنـــــــــــــــوات	2005	2006	2007	2008
نمو الناتج الداخلي الخام ٪	5.1	2.0	3.0	3.0
احتياطي الصرف مليار دولار	56.18	77.78	110.18	143.3
الأرصدة الخارجية الجارية مليار دولار	21.18	28.95	30.06	34.45
صندوق ضبط العائدات مليار دينار	1842	2931	3216	4280

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، ملخص الوضع الاقتصادي والاجتمـــاعي للأمة سنة 2008

غير أن هذه الفوائض ساهمت في عودت الجزائر للاعتماد مجدد على عوائد صادرتها النفطيـــة بعدما كانت قد تجاوزت هذا الأمر نسبيا سنة 1998 ، حيث انعكس ذلك سلبا على النمو خارج قطاع المحروقات ففي هذا الصدد بلغت نسبة النمو الإجمالي للقطاع الصناعي 0.8 ٪ سنة 2007 ، بينما لم يساهم القطاع الفلاحي إلا بنسبة 8٪ ، كما فشل الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة خصص لامتصاص البطالة ، وهو ما ابقي معدلات البطالة مرتفع حيث بلغت النســبة 12٪ ســنة 2006 لتتراجع نسبيا سنة 2007 مسجلتا 11 ٪ مع العلم أن برنامج عقود ما قبــل التشــغيل أدرج ضمن هذه الإحصائيات وذلك بالرغم من أنه برنامج اجتماعي، غير انه ساهم في تخفــيض المعــدل الحقيقي للبطالة.

مجالات توظيف فوائض صندوق ضبط الموارد

ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصــعبة ، حيــث تــم اتخــاذ مجموعة من الإجراءات من اجل دعم الاقتصاد الوطني ، كذلك تم اعتماد سياسة توسعية في الإنفــاق شملت مجالات عديدة .

من أهم الإجراءات التي تبنتها الحكومة ما يلي :

- إعادة النظر في قانون المحروقات من خلال القانون الصادر القانون رقم 05-07 المــؤرخ في 28 افريل 2005 المتعلق بالمحروقات والذي أعيد تعديله بأمر رئاسي سنة 2006 بحيــث وافــق البرلمان على قانون جزائري يعزز سيطرة شركة سونطراك على عقود الطاقة، و الذي بموجبه تحتفظ الشركة الحكومية بنسبة لا تقل عن 51٪ من حصة التنقيب والتشــغيل والتكريــر مقابــل حصــص الشركات الأجنبية، كما يفرض القانون الجديد على شركاء سونطراك الأجانب دفع ضريبة أخرى على أرباح الإضافية المحققة عند تجاوز سعر خام البرنت 30 دولار للبرميل[9].

- قرار التسديد المسبق للدين الذي اتخذته الحكومة التي تقدمت إلى نادي باريس بطلب في 22 مارس 2006 للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول هذا النادي والبالغة7.9 مليار دولار مسبقا والتي كان من المفروض أن تنتهي سنة 2011 ، وكانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الموارد مبالغ 618 مليار دج سنة 2006 ، و 922 مليار دج سنة 2007 ، وبالرغم من ان المفاوضات كانت صعبة نتيجة تأخر قبول بعض الإطراف هذا الإجراء الذي تسبب للبعض منهم في خسائر مالية، غير أن إصرار السلطات على إنجاح المفاوضات ساهم في إنجاح العملية حيث تم إبرام الاتفاق مع النادي في 2006/05/10 تبعته اتفاقات ثنائية مع كل طرف على حدى ، ليتم تسديد قيمة الدين الموزع على الدول الأعضاء في الفترة مابين 2006/05/30 الى30 /11/ 2006 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (24) مبالغ المديونية المسددة مسبقا للدول نادي باريس.

الدول	المبالغ المسددة	الدول	المبلغ المسددة
ايطاليا	1.7 مليار دولار	بريطانيا	202 مليون دولار
فرنسا	1.6 مليار دولار	السويد	66 مليون دولار
الو.م.أ	1.2 مليار دولار	سويسرا	54.3 مليون دولار
ألمانيا	763 مليون دولار	الدانمارك	45 مليون دولار
اسبانيا	690 مليون دولار	هولندا	20مليون دولار
اليابان	455 مليون دولار	البرتغال	15.6 مليون دولار
النمسا	369 مليون دولار	النرويج	11.8 مليون دولار
كند	255 مليون دولار	فلند	
بلجيك	225 مليون دولار		

المصدر: من تجميع وترتيب الطالب(من مصادر مختلفة)

من خلال هذا الجدول يتضح أن الجزائر قد خففت إلى حد كبير من حجم مديونيتها الخارجية التي شكلت عبء كبير على الاقتصاد الوطني بحيث تم تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20سنة (1985-2005) منها 84 مليار دولار تمثل فوائد للديون، وبهذه الخطوة خفضت الجزائر من إجمالي ديونها الخارجية المتوسطة والطويلة التي تراجعت من 21.4 مليار سنة 2004 إلى 5 مليار دولار سنة 2007 أي 3.6 ٪من الناتج الداخلي الخام مقابل 25.2٪ سنة 2004[10]، إلى جانب ذلك أبرمت الحكومة اتفاقات أخرى مع نادي لندن في سبتمبر2006 لتسديد ما قيمته 800 مليون دولار وهي ديون تجاه البنوك الخاصة، مع العلم انه في السياق ذاته تم تحويل جزء من الديون إلى استثمارات.

- رفع السعر المرجعي لبرميل من 19 إلى 37 دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهو ما سمح للايردات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب 44٪ حيث بلغت الزيادة 745

مليار دينار ، أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب 13 ٪ موزع ب 345.2 مليار دينار بنسبة لميزانية التسيير موجه على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب، وإصلاح آليات دعم التشغيل، والتكفل بالأشخاص المعوقين، ورفع منح المجاهدين وذوي الحقوق وكذا تسوية ديون البلديات، أما ميزانية التجهيز فقد استفادة من مبالغ إضافية تجاوزت 190 مليار دينار، خصصت لتمويل برامج الاستثمار العمومي بينما تم تخفيض عجز الخزينة العمومية من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى 1402 مليار دج بدلا من 1767 مليار دج[11].

كما تم تبني سياسة توسعية تجلت في مظاهر عديدة كان من أبرزها :

– توفير فرص عمل جديد في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عديد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة ففي هذا الصدد استفاد ما يقارب من 400000الف شخص خلال الفترة 2007–2008 من مناصب في مختلف القطاعات العمومية، وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية سنة 2007 إلى 3.36 مليون موظف سنة 2010 .

– تغطية نفقات زيادة أجور العمال سنة 2006 بالفائض المحقق نتيجة الارتفاع الكبير و الغير متوقع لعوائد الصادرات النفطية، مع إهمال ضعف معدلات النمو المسجل في القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية كصناعة التي بلغ معدل نموها 0.8 ٪سنة 2007 مع العلم أن الصناعة المصنعة سجلت أقصى انخفاضا لها والذي قدر ب –6.5 ٪ ، إلى جانب عدم تجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة 8٪ في تكوين القيمة المضافة خلال نفس السنة ، لذلك تحفظ عدد من الاقتصاديين على هذه الزيادات خوفا من تكرار سيناريو سنة 1992 عندما أقدمت الحكومة على رفع الأجور التي كلفتها فاتورة إصلاح ثانية قاسية.

– مواجهة ارتفاع حجم الوردات خاصة منها السلع الاستهلاكية، وفي مقدمتها المواد الغذائية التي سجلت أسعار قياسيا ، حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 6.6 ٪ سنة 2007 نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة التي تدخل في تكاليف إنتاج المواد الغذائية من جهة، وكذا ندرة بعض المنتجات نتيجة استخدامها كطاقة بديلة من جهة أخرى ، فعلى سبيل المثال تستخدم البرازيل جزء من إنتاجها السكري وقودا حيويا لعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها من الطاقة النفطية التي ارتفعت أسعارها، في هذا الصدد تجاوزت فاتورة استيراد المواد الغذائية 4.5 مليار دولار سنة 2007.

– الإنفاق الاستثماري لتسريع وتيرة إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدة ، كالطريق السريع شرق–غرب الممتد على مسافة 2400 كلم ، بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب وكذا مياه الري مع تأهيل المطارات و الموانئ الكبرى وانجاز أزيد1.2 مليون وحدة سكنية، لهذا الغرض خصص برنامج تطوير المنشات القاعدية حجم استثماري قدر بحوالي 1148 مليار دج خلال الفترة 2005 –2007 ، كما بلغت التكلفة

الإجمالية لمشروع تزويد تمنراست بالمياه الصالحة للشرب والمنقولة من عين صالح 177 مليار دينار أما فيما يخص المبالغ الموجهة لحل مشكل السكن فقد شهدت هي الأخرى تطورات ايجابية انتقلت من 100مليار دينار سنة 2005 إلى أزيد من 130 مليار دينار سنة 2006 ، و165 مليار دينار سنة 2007 .

- تبني سياسة حمائية لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية التي أدت إلى تراجع العوائد النفطية

أدت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو وهو ما انعكس سلبا على آلية الإنتاج ، فتقلص نتيجة لذلك الطلب العالمي على المواد الأولية والطاقوية، كما انهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لاسيما البترول، نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال 10 أشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من 10٪ وذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذته دول أوبك في اجتماعها خلال شهر أكتوبر من سنة 2008 ، كما تراجع سعر برميل نفط الجزائر من 108.6 دولار للبرميل في شهر أكتوبر من سنة 2008 إلى 59.2 دولار للبرميل في نفس الشهر من سنة 2009 .

وقد انعكس هذا التراجع سلبا على المؤشرات الاقتصاد الوطني، نتيجة لتقلص قيمة الصادرات النفطية بنسبة 42 ٪حيث بلغت الحصيلة الإجمالية للصادرات في السداسي الأول من السنة 2009 ما قيمته 24.695مليار دولار مقابل 47.369 مليار دولار للنفس الفترة من سنة 2008 ، مع العلم أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 725 مليون دولار أي ما نسبته 2.94 ٪ فقط من إجمالي الصادرات ، كما تأثر الميزان التجاري الجزائري الذي سجل فائض متواضع في السداسي الأول من سنة 2009 قدر ب 1.449 مليار دولار ، مقابل 4.853 مليار دولار لنفس الفترة من السنة 2008 ، في ضل اعتماد الجزائر اعتماد شبه كلى في تمويل عملياتها الاقتصادية على عوائد قطاع المحروقات التي تساهم بنسبة 90٪ من المداخل الجزائر من العملة الصعبة ، كما تغطي نسبة 60٪في إيرادات الميزانية العمومية، بالرغم من ذلك حافظ النمو الاقتصادي على معدلاته نتيجة النمو المسجل خارج قطاع المحروقات والمقدر بنسبة 10٪ ، وقد تحقق ذلك بفضل قطاعات الفلاحة والبناء و الإشغال العمومية، كما ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد في ثبات معدلات النمو حيث ارتفعت بنسبة 19 ٪ مع في نهاية أوت 2009 .

وفي السياق ذاته ارتفعت فاتورة الواردات نتيجة لارتفاع معدلات التضخم ، حيث تعاظمت الأموال المخصصة للاستيراد مسجلة ارتفاع تجاوز75 مليون دولار ، في مقابل استيراد الجزائر ما نسبته 75 ٪ من احتياجاتها الغذائية والأدوية ، فحسب أرقام المركز الوطني للأعلام والإحصاء بلغت قيمة الصادرات في السداسي الأول من سنة 2009 ما قيمته 23.246 مليار دولار مقابل 22.516 مليار دولار خلال سنة 2008 ، وذلك نتيجة لتراجع قيمة الدولار حيث بلغت نسبة الارتفاع

3.24 ٪ في وقت اعتمدت فيه الحكومة على 37 دولار كسعر مرجعي للبرميل بدل من سعر 19 دولار .

ولتجنب أزمة قد تؤدي إلى تأكل احتياطي الصرف سارعت الحكومة إلى تبني بعض السياسة الحمائية تضمنها قانون المالية التكميلي سنة 2009 ، و التي تهدف إلى إيقاف نزيف العملة الصعبة في محاولة منها للتقليل من حجم الواردات التي تجاوزت 35 مليار دولار سنة 2009 ، والتي تتشكل في اغلبها من سلع استهلاكية ، وبتالي تجنب العجز المحتمل في الميزان التجاري وهي حالة لا ترغب الحكومة الوصل إليها خاصة وان تجربة نهاية ثمانينات القرن الماضي لازالت في الأذهان و من أهم هذه الإجراءات :

– منع القروض الاستهلاكية من خلال إلزام البنوك التجارية بالجزائر –تعليمة من وزارة المالية – بحضر إصدار قروض استهلاكية، تطبيقا للمادة 75 و من قانون المالية التكميلي التي نصت على أنه «لا يرخص للبنوك بمنح القروض للأفراد، إلا في إطار القروض العقارية»، إذ إن السيولة التي تجاوزت 65 مليار دولار على مستوى البنوك لا يمكن أن توجه لدعم استهلاك السلع والخدمات المستوردة فقط ، خاصة وان80٪ من إجمالي القروض الاستهلاكية التي استفاد منها الجزائريون في سنة 2008 وجهت لشراء السيارات ، وهو ما كان وراء ارتفاع فاتورة واردات سيارات وقطع الغيار وهو وضع لا يخدم الاقتصاد الوطني ، ذلك انه ساهم في استنزاف الخزينة العمومية من العملة الصعبة، وزاد من تبعية الاقتصاد الجزائري، من هذا المنطلق ونتيجة لهذا القرار تراجعت فاتورة استيراد السيارات ب 21٪ في سنة 2009 ، لتؤثر بذاك إيجابا على تراجع الفاتورة العامة.

–تضيق الخناق على المستوردين بوضع أمامهم عراقيل إدارية تمثلت في الأساس في حصر وسائل تسوية مدفوعات عمليات التجارية الخارجية في تقنية الاعتماد المستندي التي تقتضى التزاما من البنك بتغطية وضمان تسديد قمة السلع المستوردة ، وهو ما يفرض على البنوك التعامل مع زبائن أوفياء كما أن إجراءاتها الشكلية تحتاج إلى وقت اكبر بالمقارنة مع الوسائل الأخرى ، مع العلم أن نسبة التغطية حددت ب 75٪ وفي السياق ذاته اجبر القانون أن يتابع إجراءات الاستيراد الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يحمل السجل التجاري اسمه ولا يمكنه أن يوكل عن ذلك شخص أخر وهي خطوت قد تدفع بالمستوردين إلى تقليص حجم العمليات الاستيراد على اعتبار انه مجبرون على التنقل بين مناطق متعددة لمتابعة إجراءات العملية الاستيرادية ، إضافة إلى منع تفريع عدد معين من السلع على مستوى ميناء الجزائر الذي يعتبر نقطة حيوية لمختلف النقاط التجارية بالجزائر.

– إسقاط الجزائر ل 1511 منتوج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في شهر جانفي من سنة 2010 لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، [12] وبتالي التخلي عن التزامها الذي دخل حيز التنفيذ في 1جانفي سنة 2009، والذي منحت الجزائر بموجبه مزايا جمركية لدول منطقة التجارة الحرة العربية(ZAL)، خاصة وان هذا القرار اثر سلبا في بنية الميزان التجاري

الجزائري، ذلك أنه سجل عجزا أمام الموازين التجارية لهذه الدول، حيث سجلت الواردات الجزائرية ارتفاعا بنسبة 46.6 ٪ سنة 2009 بالمقارنة مع سنة2008،بينما انخفضت الصادرات بنسبة 50 ٪، وذلك حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية.[13]

تغطية خسائر الإنفاق الحكومي الموجه لدعم السلع الاستهلاكية لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية بداية سنة 2011

عرف العالم ارتفاع في أسعار السلع الأساسية نتيجة التضخم الذي تسبب فيه تراجع الدولار الأمريكي أمام الذهب نتيجة ضخ البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي –بموجب خطة انقاد– 700 مليار دولار في سبتمبر سنة 2008، و 719 مليار دولار في فبراير 2009 ، وقد أدى هذا التوسع في نمو الكتلة النقدية الدولارية إلى بروز أثار اقتصادية سلبية ، ومن منطلق أن الدولار الأمريكي هو الوسيط العالمي المستخدم أكثر كأداة في تسوية التبادلات التجارة الدولية ، ذلك أن صفقات بيع وشراء السلع الأساسية الدولية كالنفط، السلاح ، السكر، الزيت القمح...الخ ، تقيم في اغلب الأحيان و في معظم البورصات العالمية بالدولار الأمريكي، وفي ضل التطور الكبير الذي شهده نمو العملة الأمريكية أمام تراجع نمو الإنتاج الحقيقي العالمي ، ارتفع معدل التضخم العالمي بنسبة 9٪ ، و بتالي استوردته معظم الاقتصاديات المحلية ، وهو ما تسبب مباشرة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.

من هذا المنطلق وعلى اعتبار أن الجزائر تحولت ابتداء من سنة 1998 إلى تطبيق آلية السوق كسياسة لتسير الاقتصاد ، تجنبت دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية ، (عاودت دعم الحليب والخبز ابتداء من 2004) وفي ضل استيراد الجزائر للنسبة 75 ٪ من احتياجاتها الغذائية و إعادة بيعها في السوق الداخلية بأسعار تكلفتها الحقيقية، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 150٪ فانفجرت الجبهة الاجتماعية في 25 جانفي 2011 ، فتدخلت الحكومة واتخذت إجراءات هدفها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من ذوى الدخول المتوسطة كان من أهمها:

- إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة ب 5٪ على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية.
- إعفاء الرسم على القيمة المضافة TVA(17٪) على السلع الاستهلاكية الأساسية.
- الإعفاء من دفع الضريبة على إرباح الشركات بالنسبة للمؤسسات إنتاج الزيت والسكر الأحمر.

مع العلم أن هذا الإعفاء سيمتدد من فيفري 2011 إلى غاية 31 أوت 2011 ، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض العبء الضريبي بنسبة 41 ٪ ، وبتالي تراجعت أسعار الزيت والسكر بنسبة 30 ٪غير أن هذه الإجراءات تكلفت الخزينة العمومية خسائر تم تغطيتها بعوائد صادرات النفط التي تجاوز معدلها 90 دولار للبرميل خلال ذات السنة.

مقترحات تجنب التقيد بعوائد الصادرات النفطية

من اجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية ، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط ، نقترح في هذا الصدد حقن فائض السيولة في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت ومستقر و إيجاد فرص عمل دائمة و التي من بينها:

– استثمار في مشاريع البني تحتية بهدف إعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، للاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية بين دول جنوب شرق أسيا و الأسواق الأوربية ، كما قد تساهم في تنمية القطاع السياحي خاصة وان الجزائر لديها مستقبلا بإمكانه أن يضاعف النمو في هذا المجال.

– زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية ، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية.

– التوسيع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الذي هدمت قاعدته خلال تنفيذ برامج التصحيح ، مع العلم أن الحكومة مؤخرا عملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي ، خاصة في مجال صناعة السيارات من خلا تفعيل المفاوضات مع البعض من أرباب هذه المؤسسات لإقامة مركبات صناعية في الجزائر.

– تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية.

– الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي ، الذي قد يكون حلا مناسبا لامتصاص البطالة، ليس فقط في الميدان الفلاحي ، ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولي في هذا الميدان .

في مقابل ذلك لابد من تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال:

– إعطاء الجباية العادية دور أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي من اجل عدم الوقوع في عجز الميزاني .

– تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية ، مع ضرورة تفعيل التعامل بنظام التمويلي الإسلامي، خاصة وان عدد كبير من الراغبين في إنشاء أو توسيع المشاريع الاستثمارية يتجنبون التعامل مع البنوك ذات التعامل المالي التقليدي.

الخاتمة:

لعبت أسعار النفط دور أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، ابتداء من مرحلة التسيير الاشتراكي ، مـــرور بمرحلـــة الإصـــلاحات الاقتصادية وصول إلى تبني سياسة ترتكز بالخصوص على الإنفاق الحكومي الاستثماري لتغطية عجز القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في تحقيق التنمية غير أن هذا المصدر التمويلي وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخليه المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق انه ثروة ناضبة وعليه لابد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نمو دائـــم وتمـــتص معدلات البطالة ، مع ضرورة تنظيم أساليب تحصيل الإيرادات من مصادر حقيقية عن طريق إعداد نظام ضريبي يتكيف وسلوك الأعوان الاقتصاديين في الجزائري.

التهميش:

1- بوكبوس سعدون، عرض الاقتصاد الجزائري ، **رسالة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير** ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2002/2001 ص-ص78 ، 99 ،102، 124 ، 133

2- بوكبوس سعدون، **مرجع سابق** ، ص185

3- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري،ترجمة جربيب ام الحسن، مفوم للنشر، الجزائر سنة 1999،ص: 41

4- إعادة جدولة الديون الخارجية ، هي اتفاق ما بين دائن و مدين يتمثل في تغيير أجال اســتحقاق أقســاط تســديد المبــالغ المقترضة، أي تمديد آجال تسديد خدمة الدين (الأقساط + الفوائد التي تدفع من حصيلة الصادرات) ، و يتحمل البلد عادتا فوائد تأخير على الأقساط المؤجل وقد يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الاسمي على القروض.

5- النشاشبي كريم آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقــد الــدولي، واشــنطن، 1998، ص: 123

6- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004

7- LIBERTE DIMONCHE 29 OCTOUBRE 2006

8- ضياء الموسوي ، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية،2004 ص30/29 على التوالي

9- جريدة الخبر ، جانفي،2007

10- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، ملخص سنوات، 2005 ، 2006 ،2007

11- بــيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 23 يوليو 2008

- Journal liberte lundi 1 mars 2010 issn 1111-429012

13 -تقرير: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجــاه المنطقــة العربيــة الكبرى للتبادل الحر" السداسي الأول سبتمر2009

المـــــــــــراجع

الكتب

- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري،ترجمة جربيب ام الحسن، مفوم للنشر، الجزائر سنة 1999،ص: 41

- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

المذكرات والاطروحات

-عبد الله بلوناس الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و مالية *السنة الجامعية 2004- 2005

-بوكبوس سعدون، عرض الاقتصاد الجزائري ، رسالة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2002/2001

-عية عبد الرحمان مؤسسات النظام النقدي الدولي وسياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر جويلية سنة 2007:

-بوزيدة حميد النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2006/2005

التقارير والدراسات والمنشورات

-النشاشبي كريم آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004

-بوفليح نبيل ، صندوق بط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف العدد الأول سنة 2005

-بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 23 يوليو 2008

-برنامج الحكومة الانتقالية لسنة 1994

-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دراسة للانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي افريل 1998

-تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر" السداسي الأول سبتمر2009

المراجع بالغة الأجنبية

-ABDElKRIM .N le le système bancaire algérien de la décolonisation a l économie de marché édition INAS . 2003 ,

-Ben Bbitour .A , l'Algérie ou troisième millénaire Défis et potentiels Editent marinor Algérie.

Temmar Hamid , Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie: un Bilan Algérie, OPU 1983

- Hocine Benssad, l'Algérie de la planification socialiste à L'économie de marché, ENAG Edition

-Journal LIBERTE